

صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

صفحة	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
15-7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق الهدى الإسلامي ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2021 وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبيّنة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقفاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.
 - التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

النصف

قيس محمد النصف
مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه



دولة الكويت في: 9 فبراير 2022

2020	2021	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
14,066	27,038		الموجودات
2,608,358	3,094,403	5	نقد لدى البنوك
1,013,964	1,002,105	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,636,388	4,123,546		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
18,859	77,430	7	المطلوبات:
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			حقوق الملكية:
6,638,043	6,407,110	8	رأس المال
(2,609,331)	(2,523,558)	9	احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات
(411,183)	162,564		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
3,617,529	4,046,116		مجموع حقوق الملكية
3,636,388	4,123,546		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
0.545	0.632	10	صافي قيمة الموجودات للوحدة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزء من هذه البيانات المالية.

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الإيرادات:
(126,103)	778,189	أرباح / (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
71,536	(169,529)	(خسائر) / أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
59,115	134,560	إيرادات توزيعات أرباح
160	29	إيرادات عوائد
<u>4,708</u>	<u>743,249</u>	
		المصاريف:
65,145	81,209	11 أتعاب إدارة
4,072	5,076	12 أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
-	52,998	11 أتعاب تشجيعية
25,918	30,219	مصاريف عمومية وإدارية
<u>95,135</u>	<u>169,502</u>	
(90,427)	573,747	ربح / (خسارة) السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>(90,427)</u>	<u>573,747</u>	مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزء من هذه البيانات المالية.

صندوق الهدى الإسلامي
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المجموع	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,669,255	(320,756)	(2,550,660)	6,540,671	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019
50,000	-	(67,902)	117,902	اشتراكات خلال السنة
(11,299)	-	9,231	(20,530)	استردادات خلال السنة
(90,427)	(90,427)	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
3,617,529	(411,183)	(2,609,331)	6,638,043	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
(145,160)	-	85,773	(230,933)	استردادات خلال السنة
573,747	573,747	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
4,046,116	162,564	(2,523,558)	6,407,110	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزء من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(90,427)	573,747	ربح / (خسارة) السنة
		تسويات:
126,103	(778,189)	(أرباح) / خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(71,536)	169,529	خسائر / (أرباح) غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية
(59,115)	(134,560)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(160)	(29)	إيرادات توزيعات أرباح
(95,135)	(169,502)	إيرادات عوائد
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
885,592	122,615	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(887,120)	11,859	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(154)	58,571	داننون وأرصدة دائنة أخرى
(96,817)	23,543	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
59,115	134,560	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
160	29	إيرادات عوائد مستلمة
59,275	134,589	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
50,000	-	المحصل من الإشتراكات
(11,299)	(145,160)	المدفوع للاسترداد
38,701	(145,160)	صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية
1,159	12,972	صافي الزيادة في نقد لدى البنوك
12,907	14,066	نقد لدى البنوك في بداية السنة
14,066	27,038	نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 15 تشكل جزء من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق الهدى الإسلامي (الصندوق) في 5 مايو 2002 في دولة الكويت وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته. يخضع الصندوق للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

إن الصندوق خاضع لرقابة هيئة أسواق المال طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية.

إن الهدف من إنشاء الصندوق هو الاستثمار في أسهم بعض الشركات الكويتية والغير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت. وكذلك الاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية وغير الكويتية المقبلية على الإدراج في بورصة الكويت، والتي لا يتعارض نشاطها أو تعاملها مع أنظمة وضوابط الشريعة الإسلامية وحسب ما يحدده مكتب التدقيق الشرعي.

إن مدة الصندوق 10 سنوات من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه بالجريدة الرسمية. إن مدة الصندوق تنتهي بتاريخ 5 مايو 2022.

إن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - ش.م.ك.ع. هي مدير الصندوق.

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل للصندوق هو منطقة القبلة - شارع الخليج العربي - قطعة 1، قسيمة 1، شارع المعري، برج خالد ص.ب. 819، الصفاة 13009، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 9 فبراير 2022.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2021

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك السياسات المطبقة في السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة كما في 1 يناير 2021. كما بدأ سريان عدد من التعديلات الأخرى من تاريخ 1 يناير 2021 ولكن ليس لها تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

امتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة كورونا (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16))

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020، امتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة كورونا - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار. تمنح التعديلات إعفاء للمستأجرين من تطبيق إرشاد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن محاسبة تعديل عقد الإيجار بالنسبة لامتيازات الإيجار الناشئة كنتيجة مباشرة لجائحة كورونا. لكونها وسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تحديد امتياز الإيجار المتعلق بجائحة كورونا الممنوح من المؤجر على أنه يمثل تعديل لعقد الإيجار. يقوم المستأجر الذي يتخذ هذا القرار باحتساب أي تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز الإيجار المتعلق بجائحة كورونا بنفس الطريقة التي يحتسب بها أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) إذا لم يمثل التغيير تعديلاً على عقد الإيجار.

كان من المقرر أن يسري التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن نظراً لاستمرار تأثير جائحة فيروس كورونا، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 31 مارس 2021 بتمديد فترة تطبيق الوسيلة العملية حتى 30 يونيو 2022.

يسري التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2021 (تتمة)

الإصلاح القياسي لمعدل الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (7) و(4) و(16)
توفر التعديلات سبل إعفاء مؤقتة تعالج تأثيرات البيانات المالية عندما يتم استبدال معدل الفائدة السائد بين البنوك بمعدل فائدة بديل خالي تقريبا من المخاطر. تتضمن التعديلات الوسائل العملية التالية:

- وسيلة عملية تتطلب أن يتم معاملة التغيرات التعاقدية أو التغيرات في التدفقات النقدية التي يتطلبها الإصلاح بشكل مباشر على أنها تغيرات في معدل الفائدة المتغير تعادل الحركة على السعر السوق للفائدة.
- السماح بالتغيرات التي يطلب إصلاح معدل الفائدة السائد بين البنوك أن يتم إجراؤها على تصنيفات التحوط ووثائق التحوط بدون قطع علاقة التحوط.
- توفير إعفاء مؤقت للشركات من الاضطرار لتلبية المتطلبات المحددة بشكل منفصل عندما يتم تصنيف أداة معدل الفائدة الخالي من المخاطر على أنها تحوط لمكون المخاطر.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

ب) معايير وتعديلات صادرة لكنها غير سارية بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها غير سارية حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للصندوق. يعترف الصندوق بتطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة عند سريانها، حيث انطبق ذلك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17): عقود التأمين

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (طريقة التخصيص المتميز) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

يسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يطبق الصندوق أيضاً المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (9) ورقم (15) في أو قبل التاريخ الذي طبقت فيه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) للمرة الأولى.

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الذي يحدد متطلبات تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل السداد.
- وجوب توافر حق التأجيل في نهاية فترة التقرير.
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة منشأة ما لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كان هناك مشتق ضمني في التزام قابل للتحويل يمثل بحد ذاته أداة حقوق ملكية فإن شروط الالتزام لن تؤثر على تصنيفه.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. يقوم الصندوق حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسة الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض القائمة بحاجة إلى إعادة التفاوض بشأنها.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

(ب) معايير وتعديلات صادرة لكنها غير سارية بعد (تتمة)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3): مراجع إطار المفاهيم
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "عمليات دمج الأعمال" - مراجع إطار المفاهيم. إن الغرض من التعديلات هو أن يحل مرجع إطار المفاهيم لإعداد وعرض البيانات المالية الصادر في 1989 محل مرجع إطار مفاهيم التقارير المالية الصادر في مارس 2018 دون إدخال تغييرات جوهرية على متطلباته. وقد أضاف المجلس استثناء من مبدأ التحقق الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) وذلك لتجنب إصدار أرباح وخسائر اليوم الثاني المحتمل التي تنشأ فيما يتعلق بالمطلوبات والمطلوبات المحتملة التي ستندرج تحت نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (21) - "الضرائب إذا تم تكبدها بشكل منفصل".

وفي الوقت ذاته، قرر المجلس توضيح الإرشادات الحالية الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) بخصوص الموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال مرجع إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتُطبق بأثر مستقبلي.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2018-2020

فيما يلي ملخص لتعديلات دورة التحسينات السنوية 2018-2020:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة - الشركة التابعة كأول من يطبق
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية - الرسوم وفق اختبار بنسبة 10% لإلغاء الإعراف بالمطلوبات المالية
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) " عقود الإيجار " : حوافز الإيجار
- تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2)

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار، تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث يرى مدير الصندوق أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقة أكثر بأنشطة الصندوق.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة أساسية نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة أساسية دانتون وأرصدة دائنة أخرى.

3.4 الأدوات المالية

يصنف الصندوق أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى ودانتون وأرصدة دائنة أخرى.

الموجودات المالية:

التصنيف والإعتراف المبني

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أو إلغاء الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال إطار السنة الزمنية المحددة من قبل السوق المعني، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كلية أو جزئية) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: (تتمة)

القياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتُقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يدرج أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر الناتجة من البيع، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التسيينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى

يمثل بند الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الإلتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

تنشأ إيرادات الصندوق من الأنشطة التالية:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات أرباح أو خسائر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المهمة والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الاعتراف بها في تاريخ البيع.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

إيرادات العوائد

تحتسب إيرادات العوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلي.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.8 توزيعات أرباح

يقوم الصندوق بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية على حملة الوحدات كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً للإدارة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة العادلة للموجودات التي تم توزيعها على حملة الوحدات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المهمة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف والمطلوبات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يقوم الصندوق بانتظام بإجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما إذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرأ عليه أي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد تغير. ومثال ذلك إذا حدثت تغييرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندوق بإعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي يأخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى اعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل أصله عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات. وقد توصل الصندوق إلى نتيجة أنه يعمل أصله عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات الطارئة

إن المطلوبات الطارئة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام مهمة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي تعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,608,358	3,094,403	أوراق مالية محلية - مسعرة
2,608,358	3,094,403	

6. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,009,946	999,750	مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة
4,018	2,355	مصاريف مدفوعة مقدما
1,013,964	1,002,105	

7. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
6,125	6,962	أتعاب إدارة مستحقة
1,106	1,317	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
-	52,998	أتعاب تشجيعية مستحقة
10,727	10,727	توزيعات أرباح مستحقة
901	5,426	أخرى
18,859	77,430	

8. رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 5,000,000 دينار كويتي إلى 50,000,000 دينار كويتي، وكما في 31 ديسمبر 2021، يتكون رأس مال الصندوق المصدر من 6,407,110 وحدة (2020: 6,638,043 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

9. احتياطي فروق اشتراكات / استردادات وحدات

يمثل هذا البند الفرق بين صافي قيمة الموجودات للوحدات المصدرة والمستردة.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

2020	2021	
3,636,388	4,123,546	مجموع الموجودات (دينار كويتي)
(18,859)	(77,430)	مجموع المطلوبات (دينار كويتي)
3,617,529	4,046,116	صافي قيمة الموجودات (دينار كويتي)
6,638,043	6,407,110	عدد الوحدات القائمة (وحدة)
0.545	0.632	صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)

11. أتعاب إدارة وأتعاب تشجيعية

يتم احتساب الأتعاب السنوية بواقع 2% سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق استنادا إلى صافي قيمة الموجودات بشكل أسبوعي ويتم سدادها وفقا للنظام الأساسي. وكذلك يستحق مدير الصندوق أتعاب تشجيعية على حسن وتميز الأداء في حالة تحقيق عائد على الاستثمار يفوق 10% سنويا بواقع 20% من العوائد الإضافية التي تزيد عن 10% سنويا. وينبغي ألا يزيد الحد الأقصى للأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5% سنويا من القيمة الصافية للموجودات.

12. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتم احتساب الأتعاب السنوية بواقع 0.125% سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق استنادا إلى صافي قيمة الموجودات بشكل أسبوعي ويتم سدادها وفقا للنظام الأساسي.

13. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
6,125	6,962	أتعاب إدارة مستحقة
1,106	1,317	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة
-	52,998	أتعاب تشجيعية مستحقة

13. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة (تتمة)

2020	2021	المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:
دينار كويتي	دينار كويتي	
65,145	81,209	أتعاب إدارة
4,072	5,076	أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار
-	52,998	أتعاب تشجيعية

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ عدد الوحدات المكتتب بها من قبل مدير الصندوق 609,061 وحدة تمثل نسبة 9.506% (2020: 609,061 وحدة تمثل نسبة 9.175%) من رأس مال الصندوق.

14. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الاكتمالات والاستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الاستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجيين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في نقد لدى البنوك ومديون وأرصدة مدينة أخرى. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة.

إن الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل مقيد بالقيمة الاسمية للنقد لدى البنوك ومديون وأرصدة مدينة أخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

تتمثل مخاطر أسعار حقوق الملكية في انخفاض القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات حقوق الملكية وقيمة الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من استثمار الصندوق في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية.

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

2020		2021		مؤشرات السوق
التأثير على بيان	التغير في سعر	التأثير على بيان	التغير في سعر	
الأرباح أو الخسائر	حقوق الملكية	الأرباح أو الخسائر	حقوق الملكية	
دينار كويتي	%	دينار كويتي	%	
130,418+	±5%	154,720+	±5%	بورصة الكويت

مخاطر العملة الأجنبية

مخاطر العملة الأجنبية هي مخاطر تأثر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يتعرض الصندوق في الوقت الحالي لتلك المخاطر، حيث لا يوجد لديه موجودات ومطلوبات نقدية مقومة بالعملات الأجنبية.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات القابلة للتسديد السريع.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

15. قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله استلام أو بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام في معاملة على أسس تجارية بحتة بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة ببيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى 2: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ملحوظاً.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

المستوى 1	
2020	2021
دينار كويتي	دينار كويتي
2,608,358	3,094,403

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذات التأثير الهام على القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة تقارير مالية.